



محاضرات

التأهيل ما قبل الجامعي والإنتاجية البحثية في التعليم العالي

جورج نحاس | مارس 2015

التأهيل ما قبل الجامعي والإنتاجية البحثية في التعليم العالي

سلسلة: محاضرات

المحاضر: جورج نحاس

الفعالية: المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية

المكان والتاريخ: مراكش: 19-21 آذار / مارس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مدخل
1	المقدمة
2	أقسام البحث
2	الإشكالية والفرضية الناتجة منها
2	1. واقع الإنتاجية البحثية
3	2. الموقف الرسمي من البحث في الجامعات
4	3. الإشكالية
4	4. الفرضية
5	5. نقطة ارتكاز أولى: النمائية
5	6. نقطة ارتكاز ثانية: البنائية
6	7. نقطة ارتكاز ثالثة: النقدية
7	8. نقطة ارتكاز رابعة: المعرفية
7	9. نقطة ارتكاز خامسة: التموضع
8	10. أهمية هذه المرتكزات
10	الخلاصة

عنوان الورقة: التّاهيل ما قبل الجامعي والإنتاجية البحثية في التعليم العالي

المحاضر: جورج نحّاس

الفعالية: المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مراكش: 19-21 آذار / مارس 2015

مدخل

رافق البحث في أشكاله المختلفة تقدّم الإنسانية وتطوّرها عبر الزمن؛ فمنذ دوران الدولار، وموقع الصفر في العمليات الحسابية، والأفاهيم التي واكبت العلوم الإنسانية والطبية، لم تتوقّف مسيرة البحث في التاريخ؛ فجاءت عفوية نتيجة الصدفة، أو ممنهجة في الجامعات، أو نفعيّة وفقاً لمتطلبات سوق الاستهلاك، فضلاً عن المقاصد الحربية أو الاستخباراتية. لكن، يبقى أن نتساءل عن جديد اليوم الذي يضيف على الاهتمام بالإنتاجية البحثية بُعداً آخر.

المقدمة

جديد اليوم هو في إعطاء أهمية للإنتاجية البحثية لجهة علاقتها بمواكبة التطور الحضاري؛ فكما لو أنّ كلّ بلد من البلدان، من خلال جامعاته ومراكز أبحاثه هو تحت المجهر ليحيب عن السؤال التالي: هل هو مشارك في صوغ الحضارة، وتحضير الغد؟ أم أنّه مستهلك لها، ومحكوم عليه أن يبقى أسير ما يُدفع له من معلومات غير قادر على أن يُبدع فيها؟

يعطي هذا الجديد مركزية أساسية للإنتاجية البحثية على تنوعها؛ فيمثل الكمّ البحثي المُنتج معيارًا أساسيًا في التطور المهني للأساتذة الجامعيين، وفي تصنيف الجامعات، وفي النظر إلى النظم التربوية في الدول. طبعًا، يمكن مناقشة هذه المعايير والتساؤل عن البعض منها، وعن مرجعيات النشر المعتمدة. لكن ذلك لن يفيد بحثنا اليوم، على أهمية هذه الأمور، إذ إنّنا سنركّز على العملية التأهيلية كون النظام التربوي في بلدٍ معيّن هو وحدة مترابطة. سأحاول في ما يلي أن أتأمل علميًا بعض الأرقام ساعيًا من وجهة نظر تربوية، إلى أن أطرح بعض الرؤى التي أرجو أن تكون مفيدة.

أقسام البحث

ينقسم البحث إلى الأقسام التالية:

1. طرح الإشكالية واستنتاج فرضية معيّنة.
2. مقومات البحث والقدرات الفكرية المؤهلة له.
3. المراكز المؤهلة لقيام سيرورة بحثية.
4. بعض الاستنتاجات العائدة إلى واقع الإنتاجية التربوية في العالم العربي.
5. النقلة النوعية: مستلزمات وتحديات.

الإشكالية والفرضية الناتجة منها

1. واقع الإنتاجية البحثية

تعطي آخر الإحصاءات الصادرة بخصوص الإنتاجية البحثية فكرة واضحة عن واقعنا. سأختصر بعض ما فيها في الجدول التالي، وأبقي للمقارنة بعض البلدان الأخرى (scimago):

الترتيب	البلد	عدد المقالات البحثية المنشورة	مقالات استُخدمت مراجع
1	الولايات المتحدة	7846972	7281575
17	سويسرا	445163	419372
37	ماليزيا	125084	121714
42	مصر	104784	102181
45	المملكة العربية السعودية	74210	71129
52	تونس	44798	42808
64	الأردن	22753	22273
68	لبنان	15840	14744

لست ممّن يستندون إلى هذه الأرقام ليعطوها قيمة الإطلاق للحكم على نوعية العمل في جامعات العالم العربيّ، ودور أساتذتها في مواكبة العلم والمشاركة فيه. لكن، لا بدّ من الاعتراف بأنّ هذه المعطيات تمثّل مرجعية مهمة على الصعيد الدوليّ. ولا يجدر بنا أن نطرحها جانباً. ولا نسعى إلى التعمّق في أسبابها. لقد شاركت في مجال اختصاصي، في تقييم عددٍ من الأبحاث الصادرة عن جامعاتنا، ولم أتفاجأ بهذه الأرقام.

2. الموقف الرسمي من البحث في الجامعات

ربّ سائل عن الموقف الرسمي من البحث في الجامعات، وعمّا إذا كان هو السبب في ظهور معطيات كهذه. الحقيقة أنّ الواقع لا يتوافق والنوايا المعلنة. كتب الكثير من الزملاء بشأن هذا الموضوع. وطرحوا تساؤلات عديدة عن:

- الموازنات المخصّصة للأبحاث في الجامعات وفي الدول المؤيِّدة لها،

- الرؤية التنموية التي هي المحرك الأساس للأبحاث، خاصة في الأبحاث التطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية،
 - التكاليف القطاعي في مجال دعم الجهود البحثية، خاصة في مجالات كالصناعة والزراعة والتقانة،
 - معايير تقييم الأبحاث المنتجة،
 - موضوعية التقييم المعتمد.
- لن أستفيض في التفصيل، لا سيّما وأنّ إجابات مهمة وردت عن هذه التساؤلات. لكن، يهمني أن أطرح الموضوع من جهةٍ أعمّ.

3. الإشكالية

تكمّن الإشكالية التي أطرحها في التالي: هل تركيز الهمّ على تحسين الإنتاجية البحثية في الجامعات كافٍ؟ وبما أنّه لا أحد يشكّ في نوايا المراجع الرسمية، ما هو سبب الهوة بين الرؤية والإنتاج البحثي الفعلي؟ يستدعي هذا الأمر عددًا من الأسئلة المفصلية الأخرى:

- هل الإنتاجية البحثية تأتي بقرار إداري؟
- هل هناك مناخ يسمح بالإنتاج البحثي المميز؟
- هل هناك أرضية ثقافية تؤدّي إلى مثل هذه الإنتاجية؟

4. الفرضية

تتطلق هذه الورقة من فرضية أنّ الناتج البحثي هو عملية تراكمية تقوم على تأهيل باكر، في جوّ تربوي مميز، وفي إطار إرادة سياسية تقوم على:

- الحرية،
- وتحفيز الفكر النقدي،
- والشفافية المجتمعية التي تطلق الإبداع وتراقب النوعية.

من أجل البرهنة على هذه الفرضية، سيجري عرض نقاط ارتكاز أساسية لا يمكن تجاهلها لأسبابٍ علمية. ومن ثمة طرح بعض الأسئلة التي من شأنها أن تضيء على ما يمكن أن يمثل مخرجًا من الوضع الذي نشكوه.

5. نقطة ارتكاز أولى: النمائية

النمائية هي النموّ الفكري التدريجي عند الإنسان وما يتبع ذلك من امتلاك متتابع لقدرات مختلفة؛ لغويّة وذهنية وتواصلية. دخلت النمائية صلب المقاربة التربوية منذ منتصف القرن الماضي. لكننا لم نوظّف حتى اليوم أبعاد هذا التغيير الجذري ومستلزماته كما ينبغي في سياساتنا وأنظمتنا التربوية. واكتفينا نظريًا بأخذ العلم بوجودها.

لكن، ذلك لا يكفي طبعًا؛ فللنمائية خصائص تظهر أهميتها في بناء شخصية المتعلّم والعالم معًا، أهمّها:

- الارتباط بظواهر النموّ الأخرى عند الإنسان والتكامل معها، إذ إنّ شخص الإنسان وحدة مترابطة لا يمكن تجزئتها من دون أن تكون لهذه التجزئة عواقب على تركيب شخصيته العلمية.
- انطلاق المسيرة النمائية مع اليوم الأول من الولادة، واستمرارها بصورة طبيعية مع التأثير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي المحيط بالإنسان. فإمّا أن تؤدّي هذه المسيرة إلى تفتح طاقات الإنسان أو إلى إضمارها بسبب تباطؤ الطاقة النمائية مع التقدّم في السنّ.
- دور اللغة الأساسي في العملية النمائية، إذ تمثلّ عامل اللّحمة والرباط؛ لما للغة من تأثير مباشر في نموّ الطاقات العقلية وتفعيل عمليات التواصل.

لذلك أرى أنّ النمائية ركيزة من ركائز تأهيل القدرات البحثية وتعزيزها؛ فلا يمكن استدراكها بصورة كافية وفعّالة في مرحلة متقدمة من مراحل التأهيل التي نعدّ فيها أبناءنا للجامعات.

6. نقطة ارتكاز ثانية: البنائية

البنائية هي التدرّج في بناء المهارات الإدراكية، وامتلاك المعرفة، والقدرات العملائية المرافقة لهاتين العمليتين. يمكن أن يبدو هذا التحديد طبيعيًا وإجرائيًا ليس إلا. لكن، يدلّنا واقع برامج التأهيل المدرسي القائم اليوم على أنّ

أنظمتنا، ولو أخذت بالبنائية من حيث الشكل، إنّما هي تتجاهل خصوصياتها الأساسية. فالبنائية تقوم على:

- احترام مختلف أوجه النموّ عند الإنسان لتوظيفها بما يتلاءم مع طاقاته التعبيرية، خاصة في ما يعود إلى حركيته، وخبراته المجتمعية، وطاقاته العملانية، فهي جميعها تتعكس على عملية التعلّم وإجرائيتها.
- احترام التداخل بين المؤهلات والاستفادة القصوى منها وتوظيفها في وضع إستراتيجيات عمليات التأهيل على اختلافها.
- اعتماد التقانات التي تتلاءم مع الوضعيات التي يفرضها الواقع النفسي الاجتماعي من جهة، والتداخل بين المواد من جهة أخرى.

يؤدّي غياب ترجمة عملانية لمبادئ البنائية في الأنظمة التربوية إلى استقلالية غير صحية بين المواد، ويعدّ تراكمية المعلومات بديلاً لامتلاك المعرفة من خلال التجذّر في العملانية وصولاً إلى العمليات الأكثر تجريدية وفقاً للإستراتيجيات البحثية.

7. نقطة ارتكاز ثالثة: النقدية

النقدية هي القدرة على توظيف مهارات التفكير العليا من أجل فهم الأمور في عمقها، واستيعاب ما هو أبعد من ظواهرها، وإعادة توظيف ذلك بطريقة موضوعية في وضعيات أخرى وظروف مستجدة. أهمّ ما في السيرورة النقدية هو جعلها جزءاً لا يتجزأ من طريق تعاطي المتعلّم مع كلّ ما يُطرح عليه من معلومات، ومواقف، ووضعيات مستجدة انطلاقاً من خصائص واضحة المعالم:

- امتلاك حسن المشاهدة والقدرة على التحليل بصورة مستقلة تحضيراً لعملية فهم تعبّر عن نفسها بصوغ جديد مبتكر.
- امتلاك القدرة على مقارنة المضامين المكتسبة مع أفكار جديدة بصورة نقدية ما يؤدّي في النهاية إلى عملية توليف تصبّ في مصلحة تنمية المعارف والأفكار.
- امتلاك سبل التعبير عن الرأي والتواصل باحترام كلّ حرية الآخر ولشخصه وللاختلاف الممكن في المواقف.

يتّضح من هذا التحديد ومقتضياته مكانة امتلاك الفكر النقدي في العملية البحثية عموماً. تكمن المشكلة الأساسية في التعاطي مع الفكر النقدي بإبعاده عن العملية التأهيلية، خاصة في بداياتها، أي في الصفوف الدراسية الأولى.

8. نقطة ارتكاز رابعة: المعرفية

المعرفية هي امتلاك المعلومات، والمهارات العملائية العائدة لها، والطاقة الذهنية للتواصل حول مضامينها، من أجل توظيفها في خدمة الإنسان والمجتمع توظيفاً خلاقاً. بمعنى آخر، لا تقوم المعرفية على تكديس المعلومات بل على شخصنة امتلاك المتعلم لها. لذلك اعتماد المعرفية أساساً في التأهيل يستدعي العمل ببعض الخصوصيات:

- كلّ معلومة لا تقتزن بما يرافقها من بُعد تنفيذي وتعبيري يقوم على وضعيات تعليمية مساعدة، لا تقود إلى المعرفة بل تبقى سطحية وغير قابلة للتوظيف.
- اكتساب معرفة ما هو السبيل الوحيد للانطلاق منها إلى معارف جديدة، وبالتوازي مع النقدية والنمائية تصبح هذه المعارف مجتمعة قاعدة كلّ تأهيل مستدام.
- تفتح هذه السيرورة، متى اكتملت فعلاً، مسالك المعرفة على بعضها لأنّ الوضعيات التعلّمية التواصلية تفتح المسارات بين الميادين المختلفة، وبالأخصّ في مجالي اللغات والمنطق.

إن كان هدف البحث هو الوصول إلى إنتاج معرفي جديد، فامتلاك المعرفة وسبل إنتاجها هو نتيجة مسيرة طويلة، يصبح المنحى البحثي جزءاً طبيعياً من التعاطي العلمي.

9. نقطة ارتكاز خامسة: التموضع

التموضع هو قراءة أيّ معطى معرفي في سياق موضوعي لا يصف ظاهره فقط، بل كلّ الظروف المحيطة به من مادية ومعنوية وشكلية. تكمن أهمية التموضع في العملية البحثية عموماً في إبعاد صفة الإطلاق عن كلّ ما يرتبط بالمعرفة وربط مضامينها بالسياق الذي طوّرت فيه. وتسمح هذه المقاربة بما يلي:

- إمكانية الدخول إلى ما هو أبعد من ظاهر المعلومات لفهمها فهمًا صحيحًا على خلفية سياقها.
- إمكانية التعاطي مع المضامين المعرفية بموضوعية.
- إمكانية التمييز بين معطيات متشابهة في ظاهرها ومختلفة في جوهرها، وربط ذلك بتطوير البُعد المعرفي لكلِّ منها.

ومن الواضح أنّ هذا التوضع هو الكفيل بخلق الأجواء الفكرية التي من شأنها أن تؤمّن الموضوعية التي من دونها لا يستقيم أيّ منحنى بحثي.

10. أهمية هذه المرتكزات

تمثّل هذه المرتكزات مجتمعةً قاعدة علمية مزدوجة؛ فهي أساس تأهيل رصين ونوعي من جهة، كما أنّها أساس المقاربات البحثية التي تبتغي الجودة والموضوعية من جهةٍ أخرى. هذا ما يسمح لي بتأكيد ضرورة المسار الأول لإنجاح المسار الثاني؛ وذلك لأسبابٍ متعددة:

- ليس الشخص الإنساني قطعة أثاث تصنّع عند الحاجة، إنّما تتضج شخصيته ويكتسب هو مهاراته نتيجة لعملية تفاعل بين المجتمع والسيرورة التربوية التي ترافق نموه ونمائه. لذلك، يدخل التأهيل المستقبلي للباحث ضمن إستراتيجية متكاملة وسياسة تربوية بعيدة المدى. هذه عملية لا تُرتجل ولا تُختصر في أواخر سنين التعليم الجامعي.
- المرحلة الجامعية جزء من عملية متكاملة. وترتكز نتيجتها على صلابة المراحل التي سبقتها. هي كالبناء الذي تعتمد صلابته على متانة أساساته. من هنا أهمية السياسة التربوية التي تعتمد عليها الدول، وأهمية نوعية التأهيل ما قبل الجامعي. تفعيل القدرة على البحث هو مناخ تربوي وليس قرارًا أنيًّا، أو إداريًّا.
- أخيرًا وليس آخرًا، تُنمّي الطاقة البحثية بوصفها أسلوبًا وليس تقانة. الوجه التقني للبحث هو الجزء الإجرائي من عملية أكثر تعقيدًا، هي عملية إنتاج المعرفة.

لذلك أرى أنّ هذه المرتكزات تجيب عن فرضية هذه الورقة بوضوح. وبناءً عليه، يمكن لدراسة تحليلية ونقدية

لأنظمتنا التربوية أن تبين سبب افتقارنا في عالمنا العربي اليوم، إلى مساهمتنا الفعالة في إنتاج المعرفة وفي المساهمة في صوغ المستقبل.

لكن، وحتى لا نسقط في سياسة البكاء على الأطلال، اسمحوا لي أن أسعى إلى الإضاءة على سؤال: كيف يمكن أن نتصور الخروج من هذا الواقع بطرح أسئلة صعبة؟

- السؤال الأول: هل يمكن أن يكون امتلاك هذه القدرات عفويًا؟

طبعًا، لا؛ فهناك مؤهلات وكفايات يتطلّبها العمل البحثي. وهذا التأهيل الطويل الذي وصفت لا يُكتسب إلا تدريجيًا. ويتطلّب ذلك:

• توعية مجتمعية وليس مدرسية فقط؛ لأنّ المدرسة لا يمكن أن تكون وحدها مسؤولةً عن هذا التأهيل. وسأوضح ذلك لاحقًا.

• نظامًا تربويًا قائمًا على بناء الأفراد في جوٍّ من الإبداع والحرية واحترام الاختلاف. نظام كهذا هو عدوّ التسطيح والعنونة، ولم نألفه في الأنظمة التربوية الحالية. وليس لدينا ما يشجّع عليه في البرامج والمنهجيات المعتمدة فيها.

• نظامًا جامعيًا قائمًا على منهجية علمية صارمة بعيدًا عن الضغوطات السياسية التي تقوم بها الحكومات لأسباب أيديولوجية. وهذا ما لا تتيحه الجامعات الرسمية في كثيرٍ من بلداننا.

- السؤال الثاني: متى تبدأ هذه السيرورة؟ ومن يُسأل عنها؟

الجواب بديهي، لكنّه غريب. وهو أنّ هذه السيرورة تبدأ مع الولادة. تكمن مشكلتنا في أننا لم نُدخل موضوع الإنتاج بوصفه مقومًا من مقومات الوعي الجماعي. ولهذا الوعي أوجهٌ متعددة:

• التأهيل المجتمعي ودور المجتمع المدني في تنمية هذا النوع من التأهيل ومراقبته من خلال إعلامٍ واعيٍّ بدوره الثقافي ومسؤول.

• المسؤولية عن مراقبة التأهيل المدرسي وعن تقييم مستمر للنظام التربوي المهيمن حتى تأتي مخرجاته ملائمة لطموحات من النوع الذي أوردت.

• متابعة موضوع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج العلمي والتطبيقي حتى يكون للباحثين في الجامعات المادة البحثية التي تسمح لهم بخدمة مجتمعاتهم.

- من يُسأل عن هذا الوعي؟

• تيار وعي مجتمعي ينطلق من الجامعات لإحداث تغيير في العمق،

• حلقات ضاغطة لتغيير الأطر الناظمة للسياسات التربوية،

• واحات إنتاج نوعي مميز يمكن أن تمثل نماذج يقتدى بها.

- السؤال الثالث: هل من خريطة طريق؟

نعم. ولو كانت الطريق طويلة. وهي تنطلق من تغيير في الأذهان؛ لنستغني عن طغيان السلفية والأيدولوجية، والتسطيح الإعلامي. ويكون ذلك من خلال:

• وضوح في الرؤية لماهية المجتمع المتطور:

○ تحترم خصوصية الثقافة المشرقية،

○ تعرف كيف تتعامل مع المعطى الحضاري في ثقافاتٍ أخرى،

○ توظف الإعلام والتواصل في هذا الاتجاه بطريقةٍ منهجة.

• إستراتيجيات سياسية بعيدة المدى في مجال التربية تعتمد المقاربات التي سبق ذكرها.

• توظيف مالي وبشري في مجال الأبحاث الجديدة، خاصةً أنّ موازنات الدول والجامعات اليوم لا تتحو هذا المنحى.

• حُسن توظيف الطاقات البشرية البحثية للردّ على المستلزمات المجتمعية بشفافية تامة.

الخلاصة

أخيراً، أسمح لنفسي بأن ألخص ما جاء في بحثي من استنتاجات، كما يلي:

- التربية وحدة لا تتجزأ.
- الإنتاجية لا تُرتجل بل تحضّر بصورة حثيثة وطويلة.
- للإنتاجية معايير نوعية لا تخضع لقرارات السلطات السياسية أو لمستلزمات خدمة مصالح الأيديولوجيات.
- التربية تترافق مع الوعي المجتمعي بدورنا في صوغ حضارة المستقبل والتأثير فيها.
- لا بدّ من مناخٍ يسمح بتطوّر النمط البحثي، يتمثّل بـ:
 - جوّ الحرية،
 - امتلاك الفكر النقدي،
 - تطبيق المنهجية العلمية.

ويُغرس هذا الأمر في العقول، مع انطلاق العملية التأهيلية.